المقدمة

تعود فكرة انشاء الدولة العراقية الى ادراك بريطانيا المبكر للاهمية الجيوستراتيجية لموقع العراق الجغرافي التي انعكست على فكرة اقامة الدولة العراقية التي جاءت كمحصلة لتفاعل المتغيرات الدولية والاقليمية والداخلية العراقية، وكانت الارجحية للعامل الدولي الخارجي في ظهور الدولة الناشئة عام 1921، وحرصت بريطانيا عند وضعها لحدود الدولة الجديدة على ضم الحيز المكاني الذي يتمتع بأهمية كبرى في قلب اقليم الشرق الاوسط والخليج العربي، لأثر موقع الدولة الجديدة على التوازنات الجيوستراتيجية بين القوى الدولية المتنافسة آنذاك، وعلى مصالح بريطانيا وتوجهاتها واستراتيجياتها في تلك الحقبة، وكانت الارادة البريطانية عاملاً حاسماً في ظهور الدولة ورسم حدودها والحفاظ على وحدة اراضيها التي تعكس تكاملاً جيوبولتيكياً بين شمالها ووسطها وجنوبها، وأوكلت امر ادارتها الى طبقة سياسية موالية لها لتحقيق مصالحها بأقل الاعباء والكلف الاقتصادية والعسكرية، فظهرت الدولة بمفهومها القانوني اولاً ولم تنشأ وتتطور بوصفها كياناً سياسياً واجتماعياً حصل على الاعتراف القانوني بوجوده لاحقاً، وإفتقرت الدولة الناشئة الى العناصر المجتمعية التي تجعلها حقيقة متجذرة في المجتمع، لذلك لم تعبر هذه الدولة عن المجتمع، ووضعتها عوامل وظروف نشأتها في سياق تطور انطوى على مواجهتها لتحديات داخلية وخارجية عجزت عن التعامل معها بسبب ضعفها النابع اصلاً من ضعف ترابطها مع مجتمعها وطبيعته غير المتجانسة وخصوصيته التعددية العرقية والدينية والطائفية، وعدم تأسيس عملية بنائها على فكرة يؤمن بها المجتمع ويتطلع من خلالها لدولته، وتغذي هذه الفكرة عند وجودها مشاعر الانتماء الوطني والولاء للدولة وهي مرتكز التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية، وتتوقف حياة الدولة واستدامة تطورها على مدى ادراك ووعي مواطنيها واخلاصهم لفكرة الدولة وتمسكهم بهويتها الوطنية.

وعند استقراء الواقع بعد عام 2003 يتضح ان العراق يقف بين مرحلة الانتقال الى الديمقراطية و نظام سياسي اقرب الى صيغة توافق مكوناتي خاضعة الى أطر عرفية أكثر مما هي مجسدة للتنظيم الدستوري المعبر عنه بالعقد الاجتماعي بين الفئات الاجتماعية والدينية والعرقية وهذا الواقع يتعذر معه وصف النظام السياسي بإنه يتجذر في مرحلة ديمقراطية مستندة الى أُسس الانتقال الدستور الواضح اي نظام المؤسسات والقانون رغم وجود ملامح هذه المدة كسن دستور عراقي وبناء مرتسمات الدولة كالجيش والقضاء والانتخابات وغير ، ولكنها لم ترتقِ الى وصف المرحلة الدستورية

الثابتة والواضحة، لبروز سياسة المحاصصات والتوافقات الطائفية والقومية مما عرقل في الوصول الى مرحلة البناء الدستوري الديمقراطي، واستكمال مؤسساته وشرائطهِ.

الى جانب ذلك تشكل البيئة الإقليمية نطاقا فرعيا ضمن إطار البيئة الخارجية التي يتشكل منها النظام الدولي، ولكون العراق هو جزء من بيئة إقليمية، تنبع أهمية موضوع الدور المستقبلي للعراق داخل هذه البيئة وعملية توظيف مقوماته الداخلية والخارجية لبناء هذا الدور من ضرورة الدور العراقي المستقبلي الفاعل والمؤثر في الإقليم، اذ يمتلك العراق أهمية إستراتيجية كبرى في العصر الحديث والمعاصر، بسبب عوامل عديدة أهمها موقعه المتوسط في العالم، ووقوعه بين مجموعة من الدول التي تستطيع إن تؤثر فيه ويؤثر فيها بسبب تشابه الأصول العرقية والدينية، ونمط الايديولوجيا التي حكمت الدولة العراقية الحديثة وعلاقات القوة التي سادت فيه ومع جيرانه عبر مراحل متعددة، ثم هناك الأهداف الخاصة به والتي سعى بوسائله إلى تحقيقها وأثرت في سياسات الآخرين تجاهه. ولعل أهم الأسباب التي جعلت من العراق ذو أهمية إستراتيجية و محط اهتمام الدول إقليميا وعالميا ثرواته الطبيعية الهائلة، وامتلاكه ثروات اقتصادية هائلة (ثاني أكبر مخزون نفطي) الذي يشكل عصب الحياة الاقتصادية العالمية والمحرك الأول لواقع التجارة الدولية، وعمقا استراتيجيا كدولة متوسطة الحجم بمساحتها، فإنه يمثل عقدة جغرافية تربط الوطن العربي بإيران وتركيا الدولتان الأكثر تأثيراً في إقليم الشرق الأوسط قياساً لدول أخرى، كما أنه يشكل موقعاً متميزاً في العلاقات الإقليمية والدولية بوصفه حلقة وصل بري وبحري بين دول شرقي أسيا وأقصاه ودول العالم الأخرى تجاريا واقتصاديا.

وإن موقعه الاستراتيجي هذا كان ومازال متميزا ويحظى بأهمية بالغة بوصفه يشكل قلب الشرق الأوسط القديم وبقي بهذه الأهمية حتى الوقت الراهن. ولعل في إشارة (انطوني ليك) مستشار الأمن القومي الأمريكي الاسبق، الى أن أهمية العراق الإستراتيجية تكمن في النفط والموقع الجيوبوليتيكي، والتكوين السكاني والعمق التاريخي، وهذه عوامل لا يمكن تغييرها على المديين القريب والبعيد، ستبقى عوامل فعالة ومؤثرة تمنح العراق قيمة إستراتيجية كبرى، وتزداد هذه القيمة مع اقتراب نضوب مصادر النفط لأغلب الدول المنتجة له، دليل واضح على ذلك، وهكذا أعطت الجغرافيا لهذا البلد ميزة وعبئاً في إن واحد، فهو بحكم هذا الموقع داخل بيئته الإقليمية أضفى عليه أن يؤدي دورا ويأخذ مكانة إقليمية متميزة، فالدور شأن مغري في العلاقات السياسية الدولية كلما تصاعدت قيمته تصاعدت المكانة السياسية للدولة، إلا انه عبئاً عليها اذ يفرض تواتر دائم لإمكاناتها وتأهيل مستمر لها حتى تتكافأ مع متطلبات هذا الدور وتنفيذ الأدوار المستقبلية المرسومة له.

وفي الوقت الحالي، تظهر لنا اهمية دراسة اثر الدور الاقليمي في الاداء السياسي العراقي منذ الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 وما ترتب على هذا الاحتلال من تداعيات سياسية واقتصادية وعسكرية واجتماعية خطيرة على مستقبل هذه الدولة شعباً ومؤسسات، فضلاً عن معطيات الواقع الخارجي الذي تمثل في اشكالية الاقدام – التراجع التي حكمت علاقات القوى الاقليمية مع عراق ما بعد 9 نيسان عام 2003.

اولاً: اشكالية الدراسة

يثير الوضع السياسي في العراق شعوراً عميقاً بضعف القدرة في تفسير ظواهره المتتالية من حيث مسبباتها وتداعياتها المستقبلية، فليس من السهل على الباحث ان يزعم وجود انتصاراً حاسماً ونهائياً للانموذج الامريكي والقوى المساندة له، كما يكاد يكون من المستحيل ان يجادل البعض بأن العراق قد انتقل الى نظامٍ حر ديمقراطي مستقل ذا سيادة، فضلاً عن ذلك، يعاني العراق من ازمات اقتصادية واجتماعية وفوضى امنية، ويسود فيه عنف بالغ يبدو في كثير من الاحيان مستعصياً على الفهم، هذا الوضع يثير مشكلة فكرية وعملية ترتبط بانعدام اليقين، فالعراق لم يستقر على نظام سياسي يحظى بقدر من الشرعية، اذ تتضح اشكالية الدراسة في بيان اثر التفاعلات الاقليمية المؤثرة في الاداء الساسي العراقي بعد عام 2003م وممارستهِ لاختصاصاته وتوازناته. كما ان اشكالية البحث تتأكد في اختلاف رؤى الفئات الاجتماعية الفاعلة في تحديد مسار النظام السياسي العراقي وتباين نظرتها الى هوية هذا النظام الساسي وفلسفتهِ السياسية.

وفي ضوء ذلك، نطرح التساؤلات الآتية:

- ما شكل النظام السياسي العراقي بعد عام 2003 والبيئة السياسية الحاضنة له؟
- ما تأثير التحول السياسي العراقي على التوازنات الاقليمية، وما مواقف وادوار الدول الاقليمية على هذا التحول؟
- ما طبيعة الاداء السياسي العراقي الداخلي والخارجي بعد العام 2003؟
- ما هو شكل الدور الاقليمي للعراق مستقبلاً في ضوء المعطيات الداخلية والخارجية الراهنة؟

ثانياً: فرضية الدراسة

توصلت الدراسة الى فرضية مفادها ان علاقة العراق بالبيئة الاقليمية تعكس التأثير السياسي السلبي لهذه البيئة على الواقع الداخلي العراقي، وان العراق يواجه محاولات فرض الهيمنة على مؤسساته

من قبل القوى الفاعلة في المحيط الاقليمي وتحوله الى مجال مفتوح للسياستين الدولية والاقليمية، ويعود ذلك الى اسباب داخلية تتجسد في ضعف مقوماته السياسية والعسكرية والاقتصادية، فضلاً عن ضياع العديد من المفاهيم التي ترتكز عليها عملية بناء الدولة، من قبيل الانتماء الوطني والوحدة الوطنية.

ثالثاً: مناهج الدراسة.

استجابة لحاجة موضوع الدراسة ومتطلباته، بدا مناسبا استخدام أكثر من منهج من مناهج البحث العلمي، إذ سيتم استخدام المنهج النظمي في تصميم الهيكلية العامة للدراسة، والمنهج الوصفي لعرض المعطيات الحالية المتعلقة بالمقومات الداخلية للدولة العراقية، والمقومات الخارجية المحيطة بها، والمنهج التحليلي في التعامل مع هذه المعطيات وربط الاسباب بالمسببات وطبيعة علاقات البيئة الاقليمية في الاداء السياسي العراقي والوقوف على التطورات التي طرأت عليها، وتفسيرها، للاستناد على هذا التفسير في استشراف مستقبل الدور الاقليمي للعراق عبر منهج مستقبلي لاستشراف الاحتمالات المستقبلية لدور العراق الاقليمي، والخيارات المطروحة امامه لبناء مستقبل افضل يحقق المصالح الوطنية.